

بخصوص الطلب النيابي بعقد جلسة خاصة كان مقرر لها الأحد

الغافنم : الحكومة لن تحضر...و «جامعة العفو» لن تعقد

■ دميثير : مقدمو
الطلب يعرفون
جيدا ان الجلسة لن
تعقد «وما يحصل
كأنه تأدية واجب»
■ لابد للنواب من
تركيز جهودهم
لطلب العفو الخاص
لإيجاد حل لمعالجة
قضية المعنيين بها



200

نحن أدينا الواجب، لافتاً إلى
أنهم بهذه الطريقة لم يخدموا
 أصحابها إنما أضروا بهم.
وانتقد دعيتير في الجانب
غياب بعض النواب عن جلسة
الاستجواب والتصويت على
طرح الثقة بدلاً من الاتجاه إلى
عقد جلسة خاصة لن تكتمل.
وشدد دعيتير على ضرورة
الحافظة على البلد في ظل
الظروف الإقليمية الحالية،
متمنياً أن يؤمن النواب ببندهم
والتأكد على الوحدة الوطنية
وان تكون أكثر مصداقية مع
بلدنا وشعبنا، خاصة إن المنطقة
تشعر أنها في حالة حرب.

جلسة العفو الشامل آنا مع
الخاص الذي يطلب من صاحب
القرار وهو سمو أمير البلاد،
اما غير ذلك فهي محاولات لذر
الرماد في العيون.
وتتابع قائلًا ان مقدمي الطلب
يعرفون جيداً ان الجلسة لن
تعقد، مؤكداً ان «ما يحصل كانه
نادية وأجيب من خلال طلب عقد
جلسة خاصة بالعفو الشامل».
وطالب دعيتير النواب ترکيز
جهودهم لطلب العفو الخاص
مع كل النواب لإيجاد حل
المعالجة قضية المعذبين بها، أما
الطريقة التي يمارسها البعض
اللاسف تقول على لسانهم

ورداً على سؤال يشان طلب
نيابي لتفصيص ساعدن
لمناقشة مستجدات التطورات
الإقليمية قال إن «الأوضاع
الإقليمية لها تأثير مباشر على
أوضاعنا في الداخل ما يحملنا
المزيد من المسؤولية كوننا
أعضاء في مجلس الأمة تجاه
القضايا التي تهدد بلدنا وامنهنا
واستقرارها».
وبين الغانم أن النائب عمر
الطباطبائي وعدداً من النواب
تقىموا بطلب تفصيص ساعدن
لمناقشة هذه التطورات في
الجلسة القادمة وجار التنسيق
مع الحكومة وقد تخصص

وأشار الغانم إلى أن بعض النواب قاموا بالاتصال به لمعرفة إذا كانت هناك جلسة ستنعقد أم لا؟ مبيناً أن البعض لديهم ارتياحيات سواء لأداء المقررة أو غيرها وبالنالي بسؤال الحكومة كانت الإجابة عدم حضور الحكومة الجلسة الأحد.

الأمور في الجلسة القادمة». وبخصوص الطلب التناولى بعد جلسة خاصة المقرر لها يوم الأحد المقبل قال القائم ووجه الدعوة وفقا للإجراءات اللائحة وأبلغتني الحكومة أنها لن تحضر الجلسة يوم الأحد وبالتالي إذا لم تحضر الحكومة لن تتعقد الجلسة». وأضاف «إنه كما جرت العادة أن الحكومة تحضر الجلسات الخاصة إذا تم التنسيق معها سواء على الموضوع أو التوقيت. وحسب ما أخبرتني اليوم أنه لم يتم التنسيق معها وبالتالي لن تكون هناك جلسة مخصصة لمناقشة تقارير لجنة الميزانيات والحساب الختامي». وأضاف القائم «في شهر رمضان فإن جلسة الثلاثاء القادم هي التي ستعقد في هذا الشهر وبعدئذ ستدخل في العشر الأواخر من رمضان فلن تكون هناك جلسات». وبين أنه في شهر يونيو سيتم تخصيص جلسات خاصة للانتهاء من مجموعة من القوانين، مشيرا إلى أنه جار التنسيق مع العديد من رؤساء اللجان لعرفة القوانين التي سيتم الانتهاء منها. «وسأخذ موافقة المجلس في كل هذه

■ جلسة الثلاثاء القادم فقط هي التي ستعقد في رمضان وبعدها سندخل في العشر الأواخر عدد من النواب تقدموا بطلب تخصيص ساعتين لمناقشة التطورات الإقليمية التي تحرى حولنا



للال استثنائية سفير الكويت لدى سويسرا

أعلن رئيس مجلس الأمة
مرزوق الغانم أن الحكومة
أبلغته بعدم حضور الجلسة
الخاصة بالقرر لها يوم الأحد
المقبل، مختيناً أنه سيتم
تحكيم جلسات خاصة
في شهر يونيو لانتهاء من
مجموعة من القوانين.
وقال الغانم في تصريح
للصحافيين بمجلس الأمة أمس
«ناقشتنا في اجتماع مكتب
الجلس أمس جدول أعمال
الجلسات حتى نهاية دور
الانعقاد الحالي، وشهر يونيو
ستكون فيه جلسات مكثفة
تقربنا ما يزيد عن 6 جلسات

السباعي يسأل وزير الصحة عن ضوابط العلاج بالخارج



10

وجه النائب الحميدي السباعي سؤالاً إلى وزير الصحة الشيخ الدكتور باسل الصباح بشأن القرارات الوزارية المنظمة للعلاج في الخارج وضوابطها وجميع تعديلاتها.

الرويعي : تم التنسيق مع رئيس لجنة الأولويات للإسراع بالتشريعات والانتهاء منها في القريب العاجل
«التعليمية» تقر اقتراحات في شأن حظر الشهادات غير المعتمدة وكادر الوظائف التعليمية المساعدة

ناقشت لجنة شؤون التعليم والثقافة والإرشاد في اجتماعها أمس مشروع قانون في شأن الجامعات الحكومية إضافة إلى مجموعة من الاقتراحات بقوانين.

وقال رئيس اللجنة النائب د. عودة الرويعي في تصريح لمجلس الأمة إنه تم التنسيق مع رئيس لجنة الأولويات للإسراع بالتشريعات والانتهاء منها في أقرب العاجل.

وأضاف الرويعي أنه تم الانتهاء في اللجنة التعليمية، من ثلاثة قوانين بعد نقاشات مستفيضة والأسبوع القادم سوف يتم الانتهاء من مجموعة أخرى من القوانين.

من جهة أخرى أوضح عضو اللجنة النائب د. خليل أبل أن اللجنة أفت الموجة عدداً من

أكّدت الترحيب بالجهود التي تبذلها المحكمة الجنائية الدولية بهذا الشأن

الكونغرس يستنكر بشدة انتهاك الارهابيين لحقوق الإنسان في سوريا

عبر ممارسة سيادتها وولايتها القضائية وبموجب المادة الاولى من نظام روما الأساسي.

وأشار الى انه يتوجب على المحكمة الجنائية الدولية مراعاة الاختصاصات القضائية والجنائية الوطنية في ليبيا حالياً الفضياء التي تنتظر فيها المحاكم الليبية بيدف تحقيق التحالف المرجو بينها وبين القضاء الوظيفي الليبي وذلك بوصفيها محكمة مكلفة بالاختصاصات الجنائية الجنائية الوطنية.

وقال المنفي «في الوقت الذي شرك حجم التحديات الامنية في ليبيا والتي تؤثر بدورها على عمل خبراء المحكمة في اجراء التحقيقات اللازمة ترحب بالمساعدة المقدمة من بعض الدول والمنظمات الدولية والاقليمية ومنظمات المجتمع المدني».

ورحب بالدعم المقدم من كل السلطات الليبية المعنفة وبعثة الامم المتحدة للدعم في ليبيا لكتب الادعاء العام للمحكمة الجنائية الدولية والذي سيسهم في زيادة فاعلية التحريات والتحقيقات التي يجريها بذريعة تحقيق العدالة منه ملءه.

التي تمر بها ليبيا من تصاعد العمليات العسكرية حول العاصمة طرابلس منذ بداية شهر ابريل الماضي ونشاط المحكمة الدولية ظلقها من تصاعد وتيرة تلك الاشتباكات المسلحة والتي خلفت وقوع عدد كبير من القتلى والجرحى ونزوح الالاف من المدنين من مناطق الاشتباكات.

واشاد المنفي بالدور الكبير الذي قامت به بعثة الامم المتحدة للدعم في ليبيا ممثلة برئيسها الممثل الخاص للأمين العام الى ليبيا غسان سلامة في وضع هذه انسانية مؤقتة قابلة للتتجديد لوقف القتال وضمان وصول المساعدات الإنسانية للمحتاجين.

وأعرب عن القلق لما ورد في تقرير المدعية العامة من ملاحظات على ما يتعرض له المهاجرون في مراكز الاحتجاز والذي بعد اتهامها صارخاً للقانون الانساني الدولي تصاعدت حدته مع بدء العمليات العسكرية الاخيرة.

وأكمل المنفي ان المسؤولية كبيرة لتحقق العدالة على كافة الاراضي الليبية تقع على عاتق السلطات الليبية